مختارات من الصحف العبرية

العدد 4361، 19-6-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

صورة من الأرشيف لمنطقة القنيطرة
(نقلاً عن "يسرائيل هَيوم")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

تشاك فراليخ: ما هي الخيارات الموجودة لدى إسرائيل الآن في مواجهة حزب الله 2

رينا باسيست: غالانت، هل وضعك جيد إلى هذا الحد في الشمال كي تتصرف بهذه الطريقة مع فرنسا؟ 5

دين شموئيل ألمات: إسرائيل في مواجهة حرب استنزاف في كل القطاعات، ولا أحد يعرف كم سيكلفها ذلك 7

شاي كوهين: "قانون الحاخامين" بالون اختبار حريدي لمعرفة قوة نتنياهو 12

أخبار وتصريحات

مقتل ضابط سوري في هجوم بمسيّرات إسرائيلية استهدف القنيطرة ودرعا 15

الجيش الإسرائيلي: لم يتم اعتراض مسيّرة "الهدهد" للتصوير تجبنًا لإثارة الرعب بين السكان 16

الولايات المتحدة تقرر تفكيك الرصيف البحري 17

نتنياهو يقرر إزالة قانون الحاخامين عن جدول الأعمال لعدم حصوله على الأغلبية في التصويت 18

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

تشاك فراييليخ – نائب سابق لرئيس مجلس الأمن القومي، وباحث مسؤول في معهد دراسات الأمن القومي، ومحاضر في جامعات تل أبيب، وكولومبيا، وNYU، والمحرر المسؤول في دورية "Israel Journal of Foreign Affairs".

"هآرتس"، 2024/6/17

ما هي الخيارات الموجودة لدى إسرائيل الآن في مواجهة حزب الله

- إن الشمال يحترق، وخطر الحرب الواسعة، والمتعددة الجبهات، يتصاعد، ولا تزال إسرائيل غارقة في وحل غزة. وكان الافتراض السائد هو أن حزب الله غير معني بتصعيد كبير، ويسعى لوقف إطلاق النار، لكن قدرة "حماس" على الصمود، والتدهور الشامل للمكانة الاستراتيجية الإسرائيلية زادا من ثقة محور المقاومة، ومن استعداده للمخاطرة بمواجهة شاملة. توجد أمام إسرائيل اليوم بضعة بدائل، يجب النظر إليها في ضوء إمكان تطبيقها عسكرياً وسياسياً، ومفاعيلها الداخلية، وعلينا بصورة أساسية أن نسأل ما إذا كانت تنطوي على إمكانات إحداث تحسن كبير في مكانتنا الاستراتيجية، أو إذا كنا سنضطر إلى دفع الفاتورة، والعودة إلى نقطة البدء.
- **أولاً: خيار الاستمرار في السياسة المعمول بها حالياً:** حتى الآن، حرص كل من إسرائيل وحزب الله على إبقاء المواجهة تحت "عتبة التصعيد". وهذا المصطلح الضبابي بصورة مقصودة تم شدّه كثيراً مؤخراً، ولا ينطوي على قاعدة أمنية يمكن الاستمرار فيها، فالضرر اللاحق ببلدات الشمال يتفاقم. وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، ضاق الجمهور الإسرائيلي ذرعاً بالجولات القتالية المحدودة عسكرياً وزمنياً، وبات معنياً بايجاد حلول. وفي المقابل، فقد نجحت سياسة توازن الرعب على مدار سنوات طويلة بعد حرب

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

لبنان الثانية [حرب تموز/يوليو 2006]، وإذا كانت هذه السياسة قد أدت إلى تأجيل آخر طويل الأمد للحرب، فينبغي عدم استبعادها تماماً.

- **ثانياً: خيار وقف إطلاق النار من جانب واحد**: وهذا على أمل عزل حزب الله، وإلزامه وقف إطلاق النار، ومراكمة شرعية دولية داعمة لحملة عسكرية ضده إذا تطلّب الأمر ذلك. ولا توجد طبعاً أي ضمانات بأن يستجيب حزب الله كما هو مأمول، ومن شأن هذا الخيار أن يُفسَر بأنه ضعف، ناهيك بمصاعب تطبيقه من ناحية سياسية داخلية.
- **ثالثاً: وقف أحادي الجانب لإطلاق النار، مترافق مع إنذار نهائي**: إذ يمكن لإسرائيل أن تعلن وقفاً أحادي الجانب لإطلاق النار، مع إطلاق تحذير لحزب الله؛ فإذا لم يوقف نيرانه خلال فترة محددة، خلال 72 ساعة فرضاً، فإن إسرائيل ستوجّه ضربة قاسية. وتتمثل ميزة هذا الخيار في مراكمة شرعية دولية داعمة له. ومع ذلك، فإن إدارة بايدن ستعارض هذا الخيار، وخصوصاً عشية الانتخابات، ومن المعقول افتراض أن حزب الله ومحوره سيرفضان الامتثال للإنذار، وأننا سنفقد عنصر المفاجأة، وستزداد مخاطر اندلاع حرب واسعة النطاق.
- **رابعاً: مبادرة سياسية**: وهذا لَرُبَّمَا على شكل مواصلة الجهود الأميركية للتسوية في جنوب لبنان. صحيح أن التسوية السياسية أفضل، لكن المخاطر المحيطة بتطبيقها وبقائها أكبر. وعلاوة على ذلك، فإن التسوية السياسية تتطلب سلسلة من التنازلات الإسرائيلية الجغرافية على امتداد الحدود، وعلى الرغم من أنها ستكون ضئيلة، فإنه سيكون من الصعب قبولها داخلياً، ناهيك بالشك في أنها ستضمن الهدوء على الحدود على المدى الطويل.
- **خامساً: ضربة عسكرية محدودة لتجديد قوة الردع**: وهذا بالإضافة إلى فرض وقف إطلاق النار على حزب الله، وإبعاده عن الحدود. لكن تتمثل المشكلة هنا في أن ما يمكن أن يبدأ كضربة محدودة النطاق، لن يظل بالضرورة على هذا الحال، كما أنه لا توجد ضمانات بتحقيق أهدافها. لذا، فإن هذا الخيار لن يحظى بشرعية دولية (أميركية)، كما أن الجمهور الإسرائيلي قد ضاق ذرعاً بوعود التحسينات المحدودة للأوضاع.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- **سادساً: شن معركة هادفة إلى تغيير الوضع الراهن:** إن حزب الله يتعاظم بصورة مستمرة منذ نحو عقدين، والمواجهة الواسعة النطاق، على ما يبدو، ليست سوى مسألة وقت فقط. وفي هذه الأثناء، تحولت إيران إلى دولة على عتبة دخول النادي النووي، وأي تأجيل آخر للسعي لحرب تشبه يوم القيامة على الحدود الشمالية ربما ينتهي بمواجهة مستقبلية بعد أن تملك إيران السلاح النووي، وهذا الواقع الاستراتيجي ممنوع أن نصل إليه. إن إسرائيل متأهبة وعلى أتم الجهوزية، والجيش راكم خبرة قتالية مهمة في غزة، وتمكّن من استعادة الثقة بالذراع البرية، بينما المحور الإقليمي المناهض لإيران، الذي تقوده الولايات المتحدة، قد أثبت قدراته لدى قيامه بصد الغارة الإيرانية. وفي المقابل، فإن هناك خطر حدوث تصعيد يصل إلى مواجهة متعددة الجبهات، وستتعرض الجبهة الداخلية، والاقتصاد، والمرافق العسكرية الاستراتيجية لضربات خطِرة، وسيتحول العداء الموجه إلى إسرائيل في العالم إلى عاصفة، من شأنها أن تغير نتائج الانتخابات في الولايات المتحدة. إن إعادة انتخاب بايدن هي مصلحة إسرائيلية واضحة، وهناك خشية لدى كثيرين من أن الاعتبارات السياسية الداخلية هي التي تحرك إسرائيل، وأن الأزمة السياسية الداخلية المستمرة ستجعل من الصعب عليها إدارة القتال.
- بعد فشل جهودنا الرامية إلى إحباط تعاظُم حزب الله، والسعي الإيراني نحو السلاح النووي، يُحظر علينا أن نفشل ثانيةً. وطالما كانت الرغبة في العمل الآن بصورة هجومية ضد حزب الله هي رغبة مفهومة لدى الجمهور، فإنه من الضروري أن نمارس سياسة منضبطة ومدروسة تدمج الخيارات المذكورة أعلاه، إذ لا يوجد خيار واحد صحيح أكثر من غيره.
- وسنعرف، فور أن تضع الحرب في غزة أوزارها، ما إذا كان حزب الله سيفي بالتزامه وقفَ إطلاق النار، وإذا كان يمكن التوصل إلى تسوية. إن تأجيل حرب ما ربما يؤدي إلى تبدُد إمكانات اندلاعها. وعملياً، ربما نضطر إلى العيش تحت هذا التهديد لمزيد من الوقت، وهذا استنتاج صعب، وخصوصاً لسكان الشمال، الذين سيضطرون إلى اتخاذ قرار ما إذا كانوا سيعودون بهذه الشروط إلى منازلهم أم لا. وفي هذه الأثناء، ينبغي استغلال المرحلة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

التي تسبق الانتخابات الأميركية من أجل التوصل إلى تفاهمات مع إدارة بايدن، ومع المحيطين بترامب، بشأن استمرار الخطوات، فالدعم الأميركي لنا مصيري، وزيادة إمكانات تحصيل هذا الدعم تفرض علينا تبنّي "برنامج بايدن"، الذي يشمل التقدم في اتجاه دولتين لشعبين، إلى جانب التطبيع مع السعودية، وتمكين المحور المناهض لإيران. وهناك شك فيما إذا كان نتنياهو قادراً على ذلك.

- في ظل هذه الأوضاع، تتزايد إمكانات وصولنا أخيراً إلى حرب شاملة. وفي أي حال، سيكون من الصواب أن نعلن أولاً وقفاً أحادي الجانب لإطلاق النار لنتمكن من حشد الشرعية الدولية وراءنا، وبعدها النظر في إطلاق إنذار نهائي تجاه حزب الله، مع استعدادنا للمخاطرة بتصعيد شامل.

<u>رينا باسيست – زميلة في معهد "متفيم" المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية، ومسؤولة مكتب إسرائيل في "المونيتور" الأميركي "معاريف"، 2024/6/18</u>

غالانت، هل وضعك جيد إلى هذا الحد في الشمال كي تتصرف بهذه الطريقة مع فرنسا؟

- إذا أراد الوزير يوآف غلانت أن يثبت للفرنسيين أن إسرائيل الدولة الصغيرة يمكنها أن تنتقد سياستهم في منطقتنا، فإنه بالتأكيد نجح في ذلك، لكن بأي ثمن؟ هجومه يوم الجمعة على إعلان الرئيس إيمانويل ماكرون تشكيل لجنة من أجل الدفع قُدُماً بحلول في لبنان، يعرّض المصالح الإسرائيلية للخطر، على المديَين القصير والبعيد.
- وفي الأسابيع الأخيرة، ضاعفت واشنطن وباريس جهودهما الدبلوماسية من أجل التوصل إلى تهدئة في الشمال. وفضلت إسرائيل إبقاء هذه الاتصالات سرية قدر الإمكان، لكن بعكس الولايات المتحدة، قرر الرئيس الفرنسي ماكرون وضع نفسه شخصياً في الواجهة، ومن هنا، جاء إعلانه يوم الخميس تشكيل منتدى ثلاثي إسرائيلي – أميركي – فرنسي من أجل

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وقف التصعيد على الحدود مع لبنان، والذي فاجأ إسرائيل. وبعد مرور 24 ساعة على إعلان ماكرون، صرّح غالانت أن إسرائيل لن تشارك في لجنة من أجل التوصل إلى حل للوضع الأمني على الحدود الشمالية "إذا شاركت فيها فرنسا"، واتهم فرنسا بتجاهُل "الفظائع" التي ارتكبتها "حماس".

- ولقد أثار الهجوم غير العادي لغالانت ردات فعل في باريس، لكن وزارة الخارجية في القدس، التي حاولت التخفيف من الأضرار، ذكّرت بمشاركة فرنسا في إحباط الهجوم الصاروخي الإيراني على إسرائيل في أواسط نيسان/أبريل، كما أن التدخل السريع للسفير الإسرائيلي الجديد في باريس، جوش زرقا، أثبت فعاليته. وبدلاً من إحراق الجسور، قال مسؤول فرنسي رفيع المستوى إنه على الرغم من تصريحات غالانت المفاجئة، فإن باريس مستعدة للعمل مع اللاعبين الكبار، بمن فيهم إسرائيل والولايات المتحدة من أجل التوصل إلى تهدئة.
- هناك كثير من الاستياء لدى غالانت ومسؤولين آخرين إزاء ماكرون قبل كل شيء بسبب غزة، فبعكس واشنطن، التي استوعبت في هذه الأثناء العملية العسكرية المحدودة الإسرائيلية في رفح، دانت باريس منذ البداية قرار الدخول إلى هناك. وعلى ما يبدو، فإن قرار ماكرون منْع إسرائيل من المشاركة في معرض الصناعات الدفاعية والأمنية "Eurosatory" الذي افتُتح هذا الأسبوع، كان القشة التي قسمت ظهر البعير بالنسبة إلى اليمين الإسرائيلي. ومَن غير غالانت يعرف جيداً الميدان في بلده؟
- تفضّل إسرائيل أن يدير الموفد الأميركي، عاموس هوكشتاين، الاتصالات مع لبنان. لكن كلما ازدادت حدة المواجهات في الشمال، فمن الواضح أن إسرائيل لا تملك ترف تجاهُل الفرنسيين وما يمكن أن يطرحوه على الطاولة، وذلك لأنه بالإضافة إلى العلاقات التاريخية بين لبنان وفرنسا، وكل ما يستتبع ذلك، فإن فرنسا اليوم تُعتبر لاعباً فعالاً في الساحة الأمنية والسياسية والاقتصادية في بلد الأرز، وهي المساهمة الكبرى بالجنود في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان، ويشكل جنودها احتياطاً في قيادة القوة.
- إن زيارة ماكرون للبنان بعد انفجار مرفأ بيروت سنة 2020 شكلت ارتفاعاً في درجة التدخل الفرنسي في حل سياسي للأزمة الحادة في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

لبنان، ومنحت باريس مكانة أكبر في هذه الدولة، ولهذه الغاية حافظت فرنسا على صلاتها السياسية مع الممثلين السياسيين لحزب الله، بعكس "حماس"، ولم يصنف الاتحاد الأوروبي حزب الله كتنظيم "إرهابي".

- إن الدفع قُدُماً بحل دبلوماسي للنزاع مع لبنان هو أمر معقد، ويتطلب تدخلاً لمجموعة أطراف، كما أن أي حل مستقبلي يتطلب التطرق إلى الوضع الداخلي في لبنان، وليس فقط إلى تبادل الضربات بين حزب الله وإسرائيل. والولايات المتحدة تعرف كيفية الحصول على أرصدتها، لكن بالنسبة إلى كل ما له علاقة بالساحة الداخلية اللبنانية، فثمة شك في أن يملك أي لاعب خارجي (باستثناء إيران) تأثيراً موازياً لتأثير فرنسا، ويجب أن نضيف إلى ذلك الحقيقة التي يشدد عليها دبلوماسيون إسرائيليون؛ وهي أن فرنسا تنظر كإسرائيل إلى التهديد الاستراتيجي الذي تشكله إيران، وترى من الضروري إعطاءه الأهمية.
- وبناء على ذلك، يتعين على إسرائيل احتضان فرنسا والتعاون معها في جميع الجبهات، لا التضحية بالعلاقات معها على مذبح السياسة الداخلية لحزب الليكود أو لوبي الصناعة الأمنية.

<u>دين شموئيل ألمات – صحافي</u>
"غلوبوس"، 2024/6/16

إسرائيل في مواجهة حرب استنزاف في كل القطاعات، ولا أحد يعرف كم سيكلفها ذلك

- إن دولة إسرائيل، وأجهزة الأمن بصورة خاصة، على مفترق طُرق معقد؛ فبعد المناورة البرية التي استمرت لنحو 8 أشهر في غزة، واحتلال أغلبية القطاع، يبدو أن التصريحات بشأن إخضاع "حماس" باتت فارغة. وأكثر من ذلك، فإن حرب "السيوف الحديدية" تبدو حرباً متعدّدة الجبهات من الجنوب والشمال، تستنزفنا أكثر من أن تقرّبنا من الحسم.
- وقد كبّدنا التعثر ثمناً كبيراً، ففي يوم السبت، قُتل في كارثة "النمر" 8

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مقاتلين، وهذه الحادثة الثالثة منذ بداية الحرب التي يُقتل فيها مقاتلون داخل مدرّعة، وبعد ذلك، بشّرونا بأسف بموت 3 مقاتلين إضافيين. وبعد 8 أشهر على بدء الحرب، يبدو أن أحداً لا يستطيع أن يقول لنا إلى أين نتجه.

- ويقول الجنرال في الاحتياط ومدير عام حركة "الأمنيين"، أمير أفيفي، الذي شغل سابقاً أيضاً منصب قائد فرقة غزة إن "طريقة الاقتحامات المركّزة تضع القوّات في خطر"، مضيفاً أنه "إذا لم يتم تشكيل ضغط مستمر وشعور بالملاحقة يمنع إعادة التنظيم، فإن درجة الخطورة على القوّات كبيرة."
- وبصورة يبدو أنها متعارضة مع الضغط الذي تحدّث عنه الجنرال أفيفي، أعلن الجيش يوم الأحد أنه بدأ القيام بِهُدَنٍ تكتيكية محلية كُل يوم بين الساعة 8 صباحاً حتّى الساعة 7 مساءاً. وهذا ما حدث بعد حوارات مع الأمم المتحدة وجهات دولية من أجل السماح بإيجاد أوضاع تسمح بإدخال المساعدات الإنسانية من كرم أبو سالم إلى طريق صلاح الدين شمالاً.

من الصعب تقدير الضرر

- حرب الاستنزاف لها قواعدها حتّى على الصعيد التكتيكي، لكن أيضاً على المستوى الاقتصادي؛ ففي حرب تقليدية أو حملة عسكرية كما شهدنا في غزة خلال الأعوام السابقة، هناك نقطة بداية ونقطة نهاية واضحة، وهنا الأمور تختلف. وهو الشيء نفسه بالنسبة إلى الأسواق، وأيضاً المؤسسات الاقتصادية للدولة التي تواجه صعوبة في بناء التوقّعات والنماذج التي تقدّر حجم الضرر العام. فمنذ الآن، يمكن القول إن التقديرات الاقتصادية ارتفعت بصورة مستمرة مرة تلو الأُخرى، فمؤخراً، قدّر حاكم بنك إسرائيل أن الحرب ستكلّف 250 مليار شيكل حتّى سنة 2025.
- لذلك، فإن التعثر لا يضر فقط بالجيش، بل أيضاً يستنزف المجتمع والاقتصاد، وتتوالى الأسئلة بشأن قدرات السوق على دعم الحرب المستمرة. أمّا العجز المتراكم في الأشهر الـ 12 حتّى شهر أيار/مايو، فوصل إلى 137,7 مليار شيكل، وكبر بنسبة 0.3٪ نسبة إلى العجز في نهاية نيسان/أبريل، لذلك، فإنه بلغ 7,2٪ من الناتج، في الوقت الذي كان

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الهدف الذي حدده القانون لنهاية سنة 2024 هو عجز بنسبة 6,6٪.

- ومنذ بداية السنة، تم تسجيل عجز متراكم إلى نحو 47,6 مليار شيكل، مقارنة بفائض 13 مليار شيكل في الفترة نفسها السنة الماضية. وفي الوقت نفسه، فإن إنفاق الحكومة منذ بدء السنة وصل إلى 249,3 مليار شيكل، وهو ارتفاع بنسبة 35٪ في مقابل الفترة ذاتها السنة الماضية.
- وفي هذا السياق، يقول الجنرال موتي باسر، المستشار المالي لرئيس هيئة الأركان سابقاً ورئيس قسم الميزانيات في وزارة الأمن، إنه "عندما يتم تخطيط حرب، يتم تحضير عدة سيناريوهات، ويجب أن يكون هناك رد على كُل من هذه السيناريوهات"، مضيفاً: "يتطلّب هذا نظرة إلى مسار حرج يسمّى 'Long live items' بشأن التسليح وغيره. ويجب أيضاً النظر إلى الاتفاقيات مع الولايات المتحدة بشأن وتيرة الإمداد. هذا بالإضافة إلى أنه توجد هناك ميزانيات يتم تجهيزها مع عدّة بدائل، حيث في النهاية يجب إجراء حسابات بحسب تكلفة يوم القتال سواء أكان بكثافة منخفضة أم متوسطة أم عالية."

ليست الحرب التي درسناها

- في ظل هذا الوضع، يقول د. ياغيل هنكين، وهو مؤرخ عسكري مختص بالقتال في مناطق مأهولة والقتال غير المنظّم في معهد القدس للاستراتيجيا والأمن، إن الفرق بين الحرب التقليدية وحرب الاستنزاف هو أنه "في الحرب التقليدية، تقتل على سبيل المثال 50 جندياً من جنود العدو كُل يوم، وتتوقع أن هذا سيحتاج إلى وقت، لكن لن يُبقي لديه جنوداً، وفي الوقت نفسه، يعمل الاستنزاف على مكون نفسي، إذ تبقى معك قوّات قتالية، لكنك لا تملك الرغبة في القتال فعلاً. وإن حرب العصابات هي حرب استنزاف تقريباً بالتعريف." ويشير إلى أنه في هذا الزمن، فإن كل الحروب تقريباً هي حروب استنزاف، إذ يحاول الطرف الضعيف استنزاف الطرف القوي حتّى كسْر معنوياته". ويضيف: "من أجل حرب الاستنزاف، يكفي طرف واحد لديه الرغبة فيها."
- وفي كُل ما يخص طُرق عمل "حماس"، يقول د. هنكين إنه من الممكن

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

افتراض أن التنظيم لا يتوقّع القضاء على إسرائيل مادياً، إنما يكتفي بأن يدفّعها ثمناً، وبذلك ينشئ صورة يظهر فيها الجيش في حالة تعثُّر، وهو ما سيدفع إسرائيل في اعتقاده إلى الانسحاب. ويقول "أسمع أقوالاً فحواها إن 'حماس' جبناء، لكن هذا غير مهم. طريقتهم في الهروب من المواجهة المباشرة إلى التفخيخ هي طريقة عمل حرب العصابات. إنهم لا يستطيعون إبادة قوّات كبيرة، إنما إلحاق الضرر بالقوّات بصورة تجعل إسرائيل تقرّر أن هذا القتال لا يستحق."

طرق متعددة للاستنزاف

- جزء من الإجابة عن سؤال "هل من المجدي القتال؟" ينبع أساساً من ميزانية الأمن، وهذا ما تمت المصادقة عليه في ميزانية الأمن، وقد ارتفع إلى 117 مليار شيكل، أي أكثر بـ 55 مليار شيكل ممّا هو مخطّط له بنظرة تستشرف المستقبل، ومن المتوقّع أن ترتفع أكثر. وفي نهاية الخلافات المستمرة، أعلن مؤخراً كُل من وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، ووزير الدفاع، يوآف غالانت، إقامة لجنة عامة لفحص ميزانية الأمن، ومن المتوقع لميزانية سنة 2025 أن تهتم بتغطية تكلفة الحرب، وذلك بغض النظر عما إذا كانت ستنتهي قريباً أم لا، فهناك دفعات مستحقة كأدوات قتالية أو تعويضات مخصصة للعام المقبل. وليس أقل من ذلك، فإن منظومة الأمن تطالب بزيادة ميزانية لزيادة القوة بقيمة 30 مليار شيكل، وهو ما يعادل 1,5٪ من الناتج.
- ولقد أدّت حرب "السيوف الحديدية" إلى تجنيد كبير يصل حجمه إلى 295,000 جندي وجندية احتياط، وهو ما يُثقل كاهل الاقتصاد الإسرائيلي. وقد حدث التجنيد قبل أن نتوقّع التصعيد في الشمال، إذ في عيد العرش وحده، تحمّل حزب الله المسؤولية عن نحو 200 عمليّة إطلاق نار.
- وأكثر من حجم القوّات البشرية والتسليح الواسع، فإن جبهة كبيرة في لبنان من المتوقّع أن تفرض تحديات غير مسبوقة في الجبهة الداخلية أيضاً. وبحسب تقديرات الـ "CIA"، فإن لدى حزب الله نحو 150,000

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صاروخ وقذيفة، وهو ما يعني أنه إن كانت "حماس" قد افتتحت هجومها في 7 تشرين الأول/أكتوبر بـ 3000 قذيفة وصاروخ على إسرائيل، فإن حزب الله يستطيع المحافظة على هذه الوتيرة لمدّة شهر ونصف الشهر. وللمقارنة، فقد أطلق حزب الله طوال حرب لبنان الثانية نحو 4000 صاروخ، أغلبها قذائف تصل إلى مسافة 30 كيلومتراً.

- وبحسب الجنرال بيسر، فإن "يوم القتال في مقابل حزب الله من المتوقع أن يكون في البداية أغلى." وحالياً، وعلى الرغم من أن حزب الله زاد من قوّة النيران، فإنه لا يزال يتبنّى حرب الاستنزاف من نوع آخر. وقال المسؤول في الحزب، نبيل قاووق، في نهاية الأسبوع إن حزب الله وسّع من مناطق الاستهداف وأيضاً قوّة النيران، وعاد إلى التهديد نفسه بأنه في حال صعّدت إسرائيل، فإن حزب الله سيصعّد.
- وعلى الرغم من زيادة حدّة النيران، فإن د. كرميت فالنسي، الباحثة في معهد أبحاث الأمن القومي ورئيسة وحدة دراسات الساحة الشمالية في المعهد، تقول إن منطق حزب الله بالامتناع من حرب واسعة في مقابل إسرائيل لا يزال ذاته. وتقول: "مؤخراً مر حزب الله بتغيير. إنهم لا يطمحون إلى إخافة إسرائيل كي تتوقّف، إنما الآن هُم في مزاج حرب الاستنزاف. نصر الله يقول إنه مستعد لحرب سنوات، وهو ما يبدو واضحاً من لهجة الحديث وأيضاً التكتيكات. نحن نرى ارتفاعاً في وتيرة الضربات وأيضاً أنواع الأسلحة."
- وتلخّص د. فالنسي أن التنظيم الشيعي يفهم أن الحرب في غزة لن تنتهي قريباً، وأن هذا هو السبب الذي يجعلنا نتوقّع أن نرى حدّة مختلفة في الحرب. وتقول: "حزب الله لا يستطيع الاستمرار بوتيرة عالية من دون توقّف، ولذلك نرى انخفاضاً وارتفاعاً. وفي تقديري، فإن وقف إطلاق النار في غزة سيؤدي إلى إنهاء القتال في الشمال."

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

شاي كوهين – معلق في الموقع الحريدي "ساحة السبت"
"N12"، 2024/6/18

"قانون الحاخامين" بالون
اختبار حريدي لمعرفة قوة نتنياهو

- بعد مرور عام ونصف على تأليف حكومة نتنياهو السادسة، تشعر الكتلة الحريدية باليأس لعدم نجاحها في تحقيق أي من الوعود المركزية التي قطعتْها في الانتخابات. وفي كل مرة تظهر ذريعة، لكن عملياً، وفي امتحان الواقع، كان هناك فشل وراء فشل. والإخفاقات سُجلت، بصورة خاصة، قبل الحرب القاسية التي نشبت مع الهجوم "المجرم" لحركة "حماس".
- وبالإضافة إلى القضايا التي تشغل رؤساء الكتل الحريدية، فإن هناك 3 مسائل أساسية دخلوا من أجلها الكنسيت والسياسة الإسرائيلية، وقد فشلوا في جميع هذه المسائل، لذلك، فهُم يحاولون اليوم فحص ما إذا كان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يسيطر فعلاً على ائتلافه، أم أصبحوا يقومون بمهمة المدافع عن حكم الليكود من دون أي إنجاز. إن "قانون الحاخامين" هو بالون اختبار من أجل فحص قوة نتنياهو قبيل قانون التجنيد.
- الموضوع الأول هو عالم الحاخامين، الذي يعكس، بالنسبة إلى الحريديم، الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، والمقصود هنا تعيين حاخامين في المدن والأحياء وغيرها، وهؤلاء هم فعلياً الذين يحافظون على التقاليد، ويجعلون الثقافة اليهودية في متناول الجميع.
- والموضوع الثاني هو التعليم الحريدي، أي الحرص على استقلالية التعليم الحريدي والمحافظة على الميزانيات التي تضمن بقاء مؤسسات التعليم الحريدي وتربية الجيل المقبل لهذا القطاع.
- أمّا الموضوع الثالث، فهو أن عالم اليشيفوت [المدارس الدينية] وعالم التوراة لديهما الرغبة في تسوية أوضاع تلامذة اليشيفوت وتسوية الميزانيات ومنع التقليصات، إنما بعكس ذلك، فهُم يحرصون على زيادة

الميزانيات كي يتمكن طلبة التوراة من البقاء في اليشيفوت.

- وبالنسبة إلى الكتل الحريدية بشأن مختلف المسائل الحساسة بالنسبة إليها، فإنها تعتبر أن حكومة نتنياهو السادسة فشلت، على الرغم من الوعود الانتخابية التي قدمها نتنياهو شخصياً (المتعلقة بميزانيات التعليم الحردي)، وعلى الرغم من الاتفاقات الائتلافية الواضحة، وعلى الرغم من أنه واضح للجميع أن الحريديم لن يتنازلوا عن هذه البنود.
- وننتقل الآن إلى الموضوع الأساسي: قانون التجنيد العالق، ووضْع تلامذة اليشيفوت الذي لم يُحل، وعدم وجود حل في الأفق. وقد جمدت المحكمة العليا ميزانيات الحريديم، وتقوم كل من وزارة المال ووزارة العدل بوضع ميزانيات "مع تقليصات" على خلفية قرار المحكمة العليا، الأمر الذي أوصل القطاع إلى تراجُع لم نَرَهُ منذ سنوات كثيرة. وعلى الرغم من كل التصريحات والوعود، فإن خطة "أفق جديد" لم تطبَّق على التعليم الحريدي.
- أمّا فيما يتعلق بـ"قانون الحاخامين" الذي يهدف، بالنسبة إلى حزب شاس، إلى تعيين عشرات الحاخامين في شتى أنحاء البلد، فهو أيضاً عالق. وبعد استقالة غانتس وأيزنكوت اللذَين وضعا فيتو على القانون، أعلن أعضاء كنيست من الليكود أنهم سيصوتون ضده، ومنعوا إقراره.
- وفي حالة كهذه، ماذا بقي للكتل الحريدية لتفعله في الحكومة الحالية؟ هل هو النجاح في خفض الضرائب مرة واحدة على المشروبات؟ لم تدخل الكتل الكنيست لهذا.
- في كل مرة توجه زعماء الكتل الحريدية إلى نتنياهو، كان يجيبهم بأن هذا الأمر غير مرتبط به، ويقول لهم: "المستشارون القانونيون هم الذين يعرقلون الأمر، وليس أنا! هم يريدون إسقاط الحكومة التي أترأسها، ويفعلون ذلك عن طريقكم وعن طريق القطاع الحريدي." لقد أقرّ شركاء نتنياهو من الحريديم أن ما يجري هو خطة لإسقاط حكومة اليمين، لكنهم خرجوا محبَطين: "لا يمكن الدفع قُدُماً بشيء في الحكومة الحالية، نحن نجلس في وزارات كبيرة ولا نحقق إنجازات للجمهور الذي انتخبنا."
- وعندما وصل دور "قانون الحاخامين"، سئم الحريديم وقالوا لنتيناهو: "في هذا الموضوع لا يوجد مستشارون قانونيون ولا فرع الميزانيات في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وزارة المال. الموضوع عالق بسبب أعضاء الكنيست من حزبك في الليكود، وبسبب إيتمار بن غفير، وهو مرتبط بك." بالنسبة إليهم، فإن الاختبار واضح؛ إذا لم ينجح هذا الائتلاف في تمرير القانون، فلا فائدة من وجوده، و"إذا كنا غير قادرين على إقرار أي شيء، فلماذا نبقى في هذه الحكومة؟"

- إن الرسالة واضحة لنتنياهو: "هذا اختبار لك، وامتحان سيؤثر في وجود الائتلاف. فإذا كنتَ غير قادر على أن تفرض إرادتك على المتمردين في كتلتك وعلى إيتمار بن غفير وكتلته، فإن الطريق إلى الانتخابات باتت قصيرة." ولقد فهم نتنياهو الرسالة، وأرسل رجاله والمقربين منه من أجل إقناع أعضاء كتلته، ولم تنجح هذه الخطوة، والقرار اتُخذ؛ تأجيل القانون من أجل إفساح المجال لإقراره، والهدف هو أن يثبت للكتل الحريدية أنه يوجد من يمكن التحاور معه، وأنه هو نتنياهو يسيطر على ائتلافه.
- "قانون الحاخامين" هو أيضاً "بالون اختباري" سينعكس في قانون التجنيد. ففي الشهر الماضي، وعد نتنياهو زعماء الكتل الحريدية بأنه سيدفع الأغلبية إلى التصويت على سن قانون لتسوية وضع تلامذة اليشيفوت، والحريديم يشككون في فُرَصِ النجاح في ضوء التهديدات والتصريحات الواضحة لأعضاء في الكنيست من كتلة الليكود ومن كتلة "قوة يهودية".
- صحيح أن هناك انتقادات كثيرة "لقانون الحاخامين"، لكنها أقل من الانتقادات لقانون التجنيد. وإذا خضع نتنياهو في هذا القانون للأغلبية، فمعنى هذا أنه فيما يتعلق بقانون التجنيد، سيستلم في هذه المرحلة، ولن يفعل شيئاً للحصول على الأغلبية. ويحاول نتنياهو في هذه المرحلة أن يثبت للكتل الحريدية أنه يمكنها التعاون معه، وهو يعرف كيف يقنع الأغلبية بسن القانون المهم بالنسبة إلى هذه الكتل.
- وستُظهر الأيام المقبلة ما إذا كان "قانون الحاخامين" سيقَر في الكنسيت، أم سيعلَق بعد إقراره في لجنة القانون. إن نتنياهو الآن أمام اختبار بالنسبة إلى الكتل الحريدية، وكل العبء انتقل إليه.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مقتل ضابط سوري في هجوم
بمسيّرات إسرائيلية استهدف القنيطرة ودرعا

"معاريف"، 2024/6/19

أعلنت وزارة الدفاع السورية هذا الصباح مقتل ضابط في الجيش السوري في هجوم إسرائيلي قرابة الساعة السابعة صباحاً بواسطة مسيّرات إسرائيلية استهدفت موقعَين للجيش السوري في منطقتَي القنيطرة ودرعا، بينما ذكرت مصادر في المعارضة السورية أن الضابط السوري الذي قُتل هو من المقربين إلى حزب الله.

كما هاجم الجيش الإسرائيلي في الساعات الأخيرة مبنى في بلدة الخيام قيل إن حزب الله يستخدمه وكان يتواجد فيه عدد من عناصره. وسبق ذلك سلسلة هجمات نفذها قبل الفجر ضد عدة أهداف، بينها مخزن للسلاح تابع للحزب في قرية يارون، وتشير التقديرات إلى وقوع عدد من القتلى. وكانت قيادة المنطقة الشمالية قد قررت زيادة حجم الهجمات ضد حزب الله في جنوب لبنان، ومنذ منتصف الليل، بدأ الجيش سلسلة هجمات من المتوقع أن تستمر طوال هذا اليوم.

وقبل ذلك بيوم، أعلن حزب الله مسؤوليته عن إرسال مسيّرة هجومية إلى المطلة، حيث أصابت مبنى هناك.

وكانت قيادة سلاح الجو ومنظومة الدفاع الجوي قررت في الأيام الأخيرة تكثيف العمل ضد خلايا إطلاق المسيّرات. وطوّرت قيادة المنطقة الشمالية نموذجاً لمهاجمة هذه الخلايا، ويقولون في القيادة أن الهدف ضرب الخلايا التي تشغّل المسيّرات، وجعل إطلاقها نحو الأجواء الإسرائيلية صعباً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الجيش الإسرائيلي: لم يتم اعتراض مسيّرة "الهدهد" للتصوير تجبنُاً لإثارة الرعب بين السكان

"يديعوت أحرونوت"، 2024/6/19

ذكرت مصادر في سلاح الجو الإسرائيلي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أن مسيّرة حزب الله التي صوّرت لمدة 9 دقائق ونصف الدقيقة خليج حيفا كان الجيش الإسرائيلي قد كشفها، وكانت تحت السيطرة، ولم تتسلل من دون أن تتمكن منظومة الدفاع الجوي من إسقاطها، لكن السبب في عدم فعل ذلك هو كونها مسيّرة للتصوير، واستخدام المنظومة الاعتراضية كان سيثير الهلع، وربما سيؤدي إلى أضرار جرّاء شظايا الاعتراض، وفي نهاية الأمر، فهي مسيّرة صغيرة تحمل كاميرا، وغير مزودة بمواد ناسفة.

وقد جرت الحادثة في الأسبوع الأخير، حين أطلق الحزب 3 مسيّرات، أُسقطت إحداها، وسقطت الأُخرى في البحر، بينما أكملت الثالثة مهمتها وصورت ميناء حيفا.

وذكر مركز "علما" الذي يُعنى بدراسة التحدي الأمني في الشمال أن المسيّرة التي وصلت إلى ميناء حيفا هي من طراز "هدهد 1" من إنتاج إيران، وهي مسيّرة صغيرة تُستخدم في الرحلات والتصوير، ومجال عملها يمتد إلى عشرات الكيلومترات، وهي قادرة على البقاء في الجو ساعة ونصف الساعة.

ويعرف الجيش الإسرائيلي الوحدة الجوية في حزب الله التي أطلقت هذه المسيّرة، وهو يتعامل معها. وفي الأمس، هاجم الجيش خلايا الوحدة، لكن ليس الخلية التي أطلقت "الهدهد 1" إلى ميناء حيفا، وهو يحاول الوصول إلى أماكن إطلاق هذه المسيّرات على الأراضي اللبنانية، ومهاجمة نشطاء الوحدة.

وعلى الرغم من أن المسيّرة كانت للتصوير فقط، فإن سكان المنطقة ورؤساء البلديات شعروا بالخوف لدى رؤيتهم الفيديو الذي نشره حزب الله، وكان رئيس

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

بلدية حيفا أول من علّق على الفيديو قائلاً: "يبدو أن حزب الله يحاول أن يمارس 'الإرهاب' النفسي على سكان حيفا والشمال" وأضاف: "أطالب الحكومة بإعداد خطة دفاع كثيفة عن حيفا، وإيجاد الحل العسكري لإزالة التهديد من الشمال. وأتساءل: لماذا لم تقم رئاسة الأركان والقيادة الرفيعة المستوى في الجيش منذ بداية الحرب بزيارة حيفا والاستماع إلى إدارة البلدية ومطالبها، والعمليات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي لتحصين مئات الآلاف من سكان حيفا؟"

الولايات المتحدة تقرر تفكيك الرصيف البحري

"يديعوت أحرونوت"، 2024/6/19

قررت الولايات المتحدة تفكيك الرصيف البحري الذي أقامته في غزة بعد أن فشل فشلاً ذريعاً في نقل المساعدات الإنسانية إلى السكان المحليين. وذكرت مصادر رسمية أميركية لصحيفة الـ"نيويورك تايمز" أنهم يأملون أن تفتح إسرائيل طرقات برية أُخرى من أجل إدخال المساعدات، بينما يواجه قطاع غزة، بحسب كلامهم، "مستويات شديدة من الجوع."

وتجدُر الإشارة إلى أن تكلفة الرصيف البحري الذي أُقيم في وقت قصير بلغت 230 مليون دولار، وتعترف الولايات المتحدة بأنها فشلت في المهمة. ومنذ جرى وصل الرصيف بالشاطئ في الشهر الماضي، عمل الرصيف لمدة 10 أيام فقط بعد إصلاحه بسبب أضرار تسببت بها عاصفة وأدت إلى كسره، لكن العمل فيه توقف جرّاء مخاوف أمنية. وقد بذل الأميركيون جهوداً كبيرة لفصل عمل الرصيف عن العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي، ولا سيما بعد الكلام عن استخدام الرصيف من طرف الجيش الإسرائيلي في عملية أرنون، الأمر الذي سارعت الولايات المتحدة إلى تكذيبه.

وتشير هيئات الإغاثة الدولية إلى أن مجموع المساعدات التي وصلت عبر الرصيف توازي حمولة 7 شاحنات فقط، وأقل كثيراً من الهدف، وهو 150 شاحنة في اليوم، وهو عدد لا يُذكر.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

نتنياهو يقرر إزالة قانون الحاخامين عن جدول الأعمال
لعدم حصوله على الأغلبية في التصويت

"هآرتس"، 2024/6/19

بعد الخلافات في الائتلاف والفشل في الحصول على أغلبية تدعم الدفع قُدُماً بـ "قانون الحاخامين"، قرر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إزالة القانون عن جدول أعمال لجنة القانون التي أُعدت للتصويت عليه اليوم بالقراءة الأولى. وبسبب معارضة أعضاء من الليكود للقانون، قرر الحزب إبعاد عضوَي الكنيست، تالي غوتليب وموشيه سعده، من اللجنة، واستبدالهما بعضوَي الكنيست، تساغا ملكا وأوفير كاتس. لكن على الرغم من ذلك، وبعد إعلان عضو الكنيست من حزب قوة يهودية معارضته اقتراح القانون، لم يعد استبدال غوتليب وسعده كافياً للحصول على أغلبية.

وتجدر الإشارة إلى أن اقتراح هذا القانون قدّمه عضو الكنيست من حزب الصهيونية الدينية، سيمحا روتمان، وأيرز ملول من حزب شاس، وهو يسمح بتعيين قرابة 600 حاخام جديد، على أن تكون المجالس المنتخبة للحاخامين تحت إشراف وزارة الأديان.

وقد اعتبرت المحاور الأساسية في الائتلاف التصويت في لجنة القانون في الكنيست اختباراً مهماً للائتلاف. وفي نظرهم، فإن القانون نفسه ليس مهماً، ولن يؤدي إلى سقوط الحكومة، لكن السلوك إزاءه يدل على قدرة قيام الائتلاف بعمله. أمّا التهديدات التي صدرت عن الوزير آرييه درعي، زعيم حزب شاس، بشأن إسقاط الحكومة إذا لم يقر القانون، فهي في تقديرات زعماء الأحزاب بمثابة إنذار وليست تهديداً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

"حماس": صعود المقاومة الفلسطينية ومحاولات الاحتواء

تأليف: طارق بقعونى؛ شغل سابقاً منصب محلل ذى رتبة عالية للشؤون الفلسطينية/الإسرائيلية واقتصادات النزاع لدى مجموعة الأزمات الدولية فى رام الله. وقد نُشرت مقالاته فى صحف ودوريات. ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية"، كما أنه محرر قسم مراجعات الكتب في *Journal of Palestine Studies*.

تدقيق وتحرير لغوي: نرمين عباس

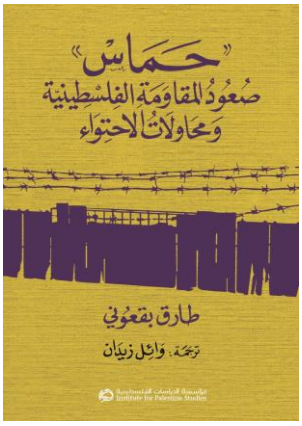

حماس: صعود المقاومة الفلسطينية ومحاولات الاحتواء" كتابٌ يقدم تاريخاً لحركة "حماس" (حركة المقاومة الإسلامية) على امتداد ثلاثين عاماً، ويُسرد من زاوية الحركة ذاتها منذ بداياتها، كدعوة إلى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين التاريخية وصولاً إلى صعودها الديمقراطى إلى الزعامة والحكم السلطوى، ومن ثم إلى احتوائها ومحاولة إخمادها فى قطاع غزة.

يبيّن الكتاب أن الحركة هى حركة تحرير ذات أبعاد معقدة، ولها مطالب يجيزها القانون الدولى؛ مطالب طالما وسمت النضال الفلسطينى من أجل الحق فى تقرير المصير. كما يعالج، وبعمق، الدوافع السياسية التى تحرّك وتُنشط الحركة فى استراتيجيتها، وفى علاقاتها بإسرائيل وبالفصائل الفلسطينية الأُخرى.

ويصمم المؤلف خريطة زمنية لهذا التاريخ الاستثنائى المذهل لـ "حماس" والذى يعتمد على مقابلات جرت مع أعضاء فى الحركة فى قطاع غزة والضفة الغربية وخارج فلسطين، كما يستند إلى معرفة عميقة بأرشيفات الحركة ومنشوراتها.

تشتمل هذه النسخة العربية من الكتاب على مقدمة محدثة تعكس التطورات

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر